

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### معالجة مقالة المحقق الهمданى تجاه استصحاب التخيير

لقد هاجم المحقق الهمدانى على إجراء استصحاب حكم التخيير بين القصر و التمام في مسألة القضاء، فوجئ إليه أربع اشكالات تالية:

1. أولاً: إن الاستصحاب لا يطبق إثبات تخيير القضاء مطلقاً حتى في غير تلك البقاع الأربع إذ التخيير في غير البقاع الأربع سيؤدي تبدل الموضوع، بل قمة طاقة الاستصحاب أن يسجل تخيير القضاء في تلك البقاع فحسب لكي لا يحدث تبدل الموضوع - من البقاع الأربع إلى غيرها -.

2. ثانياً: إن الاستصحاب التقديرى - على فرض انعدام أدلة التخيير - سيحجب وجوب القصر من الأداء التخييري إلى حالة القضاء في نفس أمكنة التخيير أيضاً - أي عدم جواز التمام-[1].

و تحريراً أوسع لهذه الإشكالية نقول بأن الاستصحاب يتجزأ إلى نوعين:

- تعليقي و هو ينصب على الحكم المستصحاب فالحكم يُعد معلقاً كحرمة العنبر المعلقة على الغليان بحيث لو تبدل العنبر إلى الزبيب فهل سيحرم الزبيب المرطوب أيضاً إذا غلى، وذلك ببركة الاستصحاب التعليقي بحث سيسري حكم الغليان من العنبر إلى الزبيب وفقاً للرأي الحقيق.

- بينما الاستصحاب التقديرى ينصب على الشك بحيث نفترض حين القضاء بأننا لو كنا نشك حين الأداء حول التخيير - للقضاء - لأجرينا الاستصحاب آنذاك، إلا أن عدم إجراء الاستصحاب آنذاك قد نشا من الغفلة وفقاً للمثال المعروف.

فبالتألیلو افترضنا انعدام روایات التخيير أو اعتقادنا عدم دلالتها على جواز الإتمام - نظير الشيخ الصدوق و...- فحينما نرتاب في إمكانية التخيير في القضاء و عدمها - على فرض الشك تقديرأ - سينتاج لنا تطبيق الاستصحاب التقديرى (التعليقى) لوجوب القصر و نحکم بعدم جواز التمام.[2]

أجل ربما يطلق الاستصحاب التقديرى على الاستصحاب التعليقى ضمن كلمات الفقهاء، ولا ضير فيه.

3. والدليل الثالث للمحقق الهمدانى أن إجراء استصحاب التخيير في نفس البقاع - للقضاء - و جيئ تماماً، ولكن الاستصحاب في غير البقاع الأربع سيفوضي إلى الشك في المقتضى إذ نجهل توفر مقتضي التخيير في سائر الأمكنة - فالمحقق الهمدانى قد انتهى منهجة الشيخ الأعظم في عدم جريان استصحاب المقتضى -.

4. بل حتى لو استَصْبَرْنَا التَّخِيرَ -للقضاء-. في نفس البقاع الأربع لاستبع الاستصحاب في المُقتضي أيضاً لأنَّا نَحْتَمِل بقوَّةً أنَّ مسأَلة التَّخِيرَ بين القصر و التَّمام تَخُصَّ حالَةَ الأداء فحسب، فلا مقتضي للتخير في فرضِ القضاء أساساً بل أساسُ التَّخِير مشكوكٌ فلا يجري استصحاب المُقتضي -بل سيَدُورُ الأمَّر بين التَّعيين للقصر والتَّخِير للتمَّام أيضًا فيُقْتَى بالتعيين و هو القصر-.

وَنُعْلَقُ عَلَى النَّقْطَةِ الْأُخْرَى بِأَنَّ قَدْ أَثَبْنَا سَلَامَةَ الْاسْتَحْسَابِ مُطْلَقاً سَوَاءً فِي الْمُقْتَضِي وَالْمَانِعِ، بِلَا تَفْصِيلٍ.

### موقفُ السَّيِّدِ الْخَوَىيِّ تجاهِ استصحابِ التَّخِير

وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ السَّيِّدِ الْخَوَىيِّ بِاعْتِرَاضَاتٍ -بعضُهَا مُبَائِيَةً- قائلًا:

«وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَوْلًا: الْمَنْعُ عَنْ جَرِيَانِ الْاسْتَحْسَابِ فِي الشَّبَهَاتِ الْحَكَمِيَّةِ (لِلتَّعَارُضِ الدَّائِمِ مَا بَيْنَ اسْتَحْسَابِ الْمَجْعُولِ وَبَيْنَ أَصَالَةِ عَدْمِ الْجَعْلِ) وَهُنَّا سَيَنْصَدِمُ اسْتَحْسَابُ التَّخِيرَ فِي الْمَجْعُولِ مَعَ اسْتَحْسَابِ عَدْمِ التَّخِيرَ فِي الْجَعْلِ) فَإِنَّا وَإِنْ بَنَيْنَا عَلَى جَرِيَانِهِ فِي الْأَحْكَامِ غَيْرِ الْإِلَزَامِيَّةِ كَالْإِبَاحةِ وَالْطَّهَارَةِ عَلَى مَا بَيْنَاهُ فِي الْأَصْوَلِ[3] إِلَّا أَنَّا لَا نَلَزِمُ بَجَرِيَانِهِ فِي خَصُوصِ الْمَقَامِ (التَّخِيرُ فِي الْقَضَاءِ) لِأَجْلِ الْمَعَارِضَةِ الَّتِي لَأَجْلَهَا مَنْعَنَا بَجَرِيَانِهِ فِي الْأَحْكَامِ الْإِلَزَامِيَّةِ (الْتَّبَدِيلُ الْمُوْضَوْعِ) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوُظِيفَةَ الْأُولَى الْمُقَرَّرَةُ فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ إِنَّمَا هِيَ الْقَضَاءِ، وَإِنَّمَا جَعْلُ التَّخِيرِ لِمَنْ كَانَ فِي إِحْدَى الْأَمَكْنَ الْمُعَيْنَةِ، تَخْصِيصًا لِمَا تَقْضِيهِ الْقَاعِدَةُ الْأُولَى إِذْنَ فَالْتَّخِيرِ فِي الْمَقَامِ مَجْعُولِ الْشَّارِعِ، وَلَيْسَ كَالْإِبَاحةِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى الْجَعْلِ، وَعَلَى هَذَا فَاسْتَحْسَابُ بَقَاءِ التَّخِيرِ (لِلْأَدَاءِ) إِلَى مَا بَعْدِ خَرْجِ الْوَقْتِ مَعَارِضُ باسْتَحْسَابِ عَدْمِ جَعْلِ التَّخِيرِ فِي خَارِجِ الْوَقْتِ (لِلْقَضَاءِ).[4]»

وَنَلَاحِظُ عَلَى التَّخْصِيصِ الْمَذَكُورِ بِأَنَّا قَدْ أَسْلَفْنَا النَّسْبَةَ مَا بَيْنَ دَلِيلِ الْقَصَرِ وَدَلِيلِ التَّخِيرِ حِيثُ إِنَّ النَّسْبَةَ مَا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ -أَيْ تَخِيرِ الْأَدَاءِ بَيْنِ الْقَصَرِ وَالْتَّمَامِ فِي الْبَقَاعِ الْأَرْبَعِ وَدَلِيلِ اقْضِيَةِ مَافَاتَ- لَيْسَ بِعَمَلِيَّةِ التَّخْصِيصِ وَلَا بِنَوْعِ الْحُكْمَةِ إِطْلَاقًا، إِذْ مَوْضِعُ دَلِيلِ التَّخِيرِ فِي الْأَدَاءِ يُعَدُّ مُنْفَكًا عَنْ مَوْضِعِ دَلِيلِ الْقَضَاءِ فَإِنَّهُمَا يُشَبَّهَا بِنَسْبَةِ مَا بَيْنَ دَلِيلِ "أَقْيَمِ الصَّلَاةِ لِدَلِيلِ الْشَّمْسِ" وَبَيْنَ دَلِيلِ "اقْضِيَةِ مَا فَاتَ" حِيثُ قَدْ بَدَا نِيرًا بَيْنَهُمَا مَوْضِعَانِ مُسْتَقْلَانِ بِالْكَامِلِ، فَنَسْبَةُ أَدَلةِ التَّخِيرِ مَعَ أَدَلةِ الْقَضَاءِ عَلَى نَفْسِ الْوِزَانِ، بِحِيثُ قَدْ خَيَّرَتِ الْمُصْلِيِّ فِي تَلْكَ الْبَقَاعِ أَدَاءً فَحَسْبٍ

ثُمَّ يَتَطَرَّقُ السَّيِّدُ إِلَى إِثْبَاتِ وَحدَةِ الْمَطْلُوبِ مِنْ خَلَالِ دَلِيلِ الْقَضَاءِ قائلًا:

«وَثَانِيًّا: أَنَّ الْاسْتَحْسَابَ فِي نَفْسِهِ غَيْرِ جَارٍ فِي الْمَقَامِ، لِأَجْلِ تَعْدِيدِ الْمُوْضَوْعِ فَإِنَّ الْأَمْرَ الْأَوَّلَ (الْأَدَائِيَّ) الَّذِي كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّخِيرِ قد سَقَطَ بِخَرْجِ الْوَقْتِ جَزْمًا وَالْمَفْرُوضُ هُوَ وَحدَةُ الْمَطْلُوبِ كَمَا اسْتَظْهَرَنَا مِنَ الدَّلِيلِ حَسْبَمَا عَرَفْتَ.[5]»

وَلَكِنْ نَلَاحِظُ عَلَيْهِ:

1. أَوْلًا: إِنَّكُمْ فِي بَابِ الْاسْتَحْسَابِ قد جَعَلْتُمُ الْمَحْوَرَ فِي بَقَاءِ الْمُوْضَوْعِ أَوْ زَوَالِهِ عَلَى الرَّؤْيَا الْعَرْفِيَّةِ لَا الدَّقَّةِ الْعُقْلِيَّةِ، فَالْعُرْفُ يَرِي الصَّلَاةَ الْقَضَائِيَّةَ نَفْسَ الصَّلَاةِ الْأَدَائِيَّةِ، بَلْ لَوْ لَمْ تَكُنِ الصَّلَاةُ الْقَضَائِيَّةُ نَفْسَ الصَّلَاةِ الْأَدَائِيَّةِ لَمَا قَالَ الشَّارِعُ: كَمَا فَاتَ، حِيثُ دَلَّنَا عَلَى السَّنْخِيَّةِ مَا بَيْنَهُمَا، إِذْنَ فَلَمْ يَتَبَدَّلِ الْمُوْضَوْعُ إِذْ مَوْضِعُ الْقَضَاءِ هُوَ نَفْسُ مَوْضِعِ الْأَدَاءِ وَهِيَ الصَّلَاةُ تَخِيرًا، وَهَذِهِ النَّظَرِيَّةُ الْعَرْفِيَّةُ قد تَبَنَّاهَا السَّيِّدُ الْخَوَىيِّ ضَمِّنَ مَوَاطِنَ عَدَّةٍ بَيْنَمَا قَدْ تَخَلَّفَ عَنْهَا هُنَّا. (أَجْلِ بِإِمْكَانِ السَّيِّدِ أَنْ يَعْتَقِدَ بِمَا أَسْلَفَنَا بِأَنَّ الْفَائِتَ لَا يَنْطِقُ عَلَى عَنْوانِ التَّخِيرِ كَيْ يَنْجُو مِنْ إِطْلَاقِ أَدَلةِ الْقَضَاءِ لِعَنْوانِ التَّخِيرِ)

2. ثَانِيًّا: قَدْ أَثَبْنَا مُسِيقًا -وَفَقًا لِتَصْرِيفِ الْمُحَقَّقِ الْهَمَدَانِيِّ- بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْقَضَاءِ يَتَرَابَطُ عَرْفِيًّا مَعَ التَّعْدِيدِ بِحِيثُ نَسْتَكْشِفُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ الْأَصْبَلَ -الصَّلَاةَ- قد ظَلَّ فَعَالًا خَارِجَ الْوَقْتِ أَيْضًا وَلَهُذَا لَا يُرِشِّدُنَا نَحْنُ وَحدَةِ الْمَطْلُوبِ.

«فالظاهر أنّ من تفوته الصلاة في أماكن التخيير ينحصر الفائت في حّقّ بالفرضية المقصورة فقط، فإنّ العبرة في القضاء بما يفوت المكلّف في آخر الوقت، و هو زمان صدق الفوت، و لا شك في أنه عند ضيق الوقت إلّا بمقدار أربع ركعات كما في الظهرين تنقلب الوظيفة الواقعية من التخيير إلى التقصير (لأنه مسافر) فلا يكون الفائت إلّا الصلاة قصراً (لا عنوان التخيير) و هذا الفرض متحقّق دائماً (المسافر) فانّ الفوت مسبوق لا حالّة بالتضييق المذكور (قصراً) و معه لا مجال للاستصحاب و لا لدعوى التبعية، و لا عموم أدلة الفوت (للصلاة التخييري في القضاء).[6]»

و نلاحظ عليه بأنّ الفوت قد تعلّق بما واجب على المكلّف بحيث يُعدّ الواجب بالقصر أو التخيير إذ ربما البعض يعتقد بوجوب التخيير فسيُصبح فائته هو التخيير فحسب فلم يُعدّ القصر متعيناً كي ينطبق عليه الفائت.

### الاتجاه الثالث هو التفصيل في أمكنته القضاة

ولقد اتجه صاحب العروة و صاحب التحرير إلى التفكير بين ما لو أراد القضاة في البقاع الأربع فيُصبح مخيّراً، و لكن لو صمّم على القضاة في غيرها لتحتم القصر فحسب.

و قد استدلّا بعمليّة استصحاب التخيير في القضاة و بإطلاق دليل القضاة، بينما قد رفضناهما تماماً، ثم استمسكا بإطلاق الرواية التالية:

«قال: «كتبت إلى أبي جعفر الثاني (عليه السلام): أنّ الرواية قد اختلفت عن آبائك في الإتمام و التقصير للصلاحة في الحرمين إلى أن قال فكتب إليّ (عليه السلام) بخطه: قد علمت يرحمك الله فضل الصلاة في الحرمين على غيرهما فأنا أحب لك إذا دخلتهما أن لا تُقصّر، و تكثر فيها من الصلاة»[7].»

فإنّ إطلاق الفقرة التالية «ألا تُقصّر» يستبطئ أجواء الأداء و القضاة.

بينما نعتقد بأنّ قرينة السائل - عن الصلاة الأدائين - قد ساقـت الرواية - انصرافاً أو تبادراً - إلى أنّ مقام المحادثة قد جرى حول الأداء فحسب و خاصةً أن صدر الرواية يُشير إلى فتوى فقهاء العامة تجاه الأداء، فالإجابة قد صدرت وفقاً للسؤال بلا نظرٍ للقضايا إطلاقاً.

فسالة المناقشات قد استوجّبت وجوب القصر للقضاة على الإطلاق سواء في البقاع و غيرها، بخلاف صاحب التحرير القائل:

«فالظاهر التخيير في القضاة أيضاً إذا قضاهما في تلك الأماكن، وتعين القصر على الأحوط لو قضاهما في غيرها.[8]»

[1] مصباح الفقيه (الطبعة القديمة) ج 2 ص 618

[2] و نعلّق على مقالة الأستاذ المعظم بأنّ مصطلح الاستصحاب التقدير هو نفس التعليقي كما صرّح به المحقق الهمداني في موضع آخر بأن مراد الأستاذ الأعظم من الاستصحاب التقدير هو التعليقي، في قبال الشك التقدير، ففي هذا الصراحت قد تعلّق وجوب القصر معلقاً على عدم جواز التخيير أو على رفض روایات التخيير، فنستصحاب وجوب القصر أيضاً لرفض إطلاق أدلة التخيير فسواء في تلك البقاع أو غيرها يجب القصر.

[3] مصباح الأصول ٤٧:٣

[4] خوئي سيد ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئي. Vol. 16. قم - ایران: مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي.

- [5] خوئی سید ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئی. Vol. 16. قم - ایران: مؤسسه إحياء آثار الامام الخوئی.
- [6] خوئی سید ابوالقاسم. 1418. موسوعة الإمام الخوئی. Vol. 16. قم - ایران: مؤسسه إحياء آثار الامام الخوئی.
- [7] الوسائل ٥٢٥:٨ /أبواب صلاة المسافر ب ٢٥ ح ٤.
- [8] تحریر الوسیلة. 1. Vol. تهران - ایران: مؤسسة تنظیم و نشر آثار الإمام الخمینی (قدس سره).